مقال تحليلي

الحق في حياة كريمة

دور منظمات المجتمع المدني في الحد من الفقر

سلمى عبد المنعم

باحثة بوحدة السياسات العامة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في إطار التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم خلال الفترة الأخيرة، أصبح من غير المعقول أن تنجح الحكومات وحدها في تحقيق أهدافها والوصول لمعدلات التنمية المأمولة؛ فأصبح من الضروري العمل على إشراك المجتمع كاملًا في هذه العملية، وتحقيق انسجام وتكامل بين كافة الفئات في المجتمع وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني لتحقيق الحياة الكريمة لمواطنيها.

ولهذا تؤمن الدولة المصرية بأهمية منظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي ورئيسي في المجتمع، وأداة فعالة لتدعيم حقوق المواطنين، فاتبعت الدولة نهجًا جديدًا أُطلق عليه "النهج التشاركي" وهو منهج يتضمن مشاركة كل فئات المجتمع وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات الرسمية للدولة في تحقيق الأهداف العامة، وضمان الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين مستويات المعيشة. وفي ظل تبني منهج المشاركة كان لمنظمات المجتمع دور كبير لا يمكننا إغفاله في دعم دور الدولة في خطتها التنموية التي تسعى لتحقيقها 2030 وعلى رأسها الحد من الفقر، وضمان حقوق المواطنين في التمتع بحياة ملائمة ومستوى معيشي معين قادِرَيْن من خلاله على التمتع بمستويات أعلى من الصحة والتعليم، وضمان وصول كافة الخدمات الطبية وخدمات الصرف الصحي، وأيضًا التمكين الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل التي تساعدهم على الخروج من دائرة الفقر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

وستركز هذه الورقة على عدة محاور هي: أولوية الحق في التمتع بحياة كريمة لائقة، وكيف أن الفقر يمثل آفة تحول دون تحقيق التنمية المنشودة، إلى جانب كيفية تحول فكر الدولة لمؤسسات المجتمع المدني، وما هي الخطوات أو البرامج التي اتبعتها الدولة لتسهيل عمل هذه المنظمات لتعظيم الاستفادة منها، إضافة إلى دور هذه المنظمات في دعم الدولة لتحقيق أهدافها التنموية وضمان الحياة الكريمة للمواطنين بما يحد من الفقر.

المحور الأول

أولوية الحق في حياة كريمة:

إن حق الإنسان في الحياة هو أعلى مراتب حقوق الإنسان وأهمها؛ فالحق في الحياة هو حق ومبدأ أخلاقي يستند إلى أن للإنسان الحق في العيش حياة سليمة وكريمة تلبي كافة احتياجاته الأساسية والمشروعة، ولما كان الإنسان أعظم مورد لأي أمة فقد أصبحت البيئة السليمة المتوازنة حقًا من حقوقه لأنها تضمن وتكمل بقية الحقوق المكفولة له بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الدساتير والقوانين المحلية.

وارتباطًا بالسابق فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 على الحق في الحياة، ثم يأتي العهد الخاص للحقوق المدنية والسياسية لينص على الحق في الحياة، وبالطبع كافة الدساتير، لكن لا يجوز لنا فقط أن ننظر إلى الحق في الحياة بصورة جنائية فقط فهي مكفولة في كل دولة بموجب قوانين العقوبات وبموجبه يعاقب كل شخص يرتكب جريمة قتل.

وإذا كان من البديهي أن حق الإنسان في الحياة يحتاج إلى حماية من أي اعتداء عليه، فهو أيضًا يحتاج إلى ظروف بيئية تكفل استمرار هذه الحياة على الأرض، ذلك أنه بدون هواء نقي وماء نظيف ومسكن ملائم وموارد بيئية مستمرة فسيتعذر، بل سيستحيل حماية حق الإنسان في الحياة.[1]

إن الحق في بيئة سليمة وإن لم يأتِ النص عليه بشكل صريح لكنه واضح من مقاصد المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشي للحفاظ على الصحة والرفاهية له ولأسرته". ويتضمن ذلك الحق في الغذاء والملبس والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة؛ ثم جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ليقرر في المادة 11 على "حق الفرد في مستوى معيشي مناسب له ولعائلته من الغذاء والملبس والمشرب المناسب"، ويتابع العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليقرر في المادة (12) على "حق الفرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، وأنه من أجل تحقيق هذا الحق لا بد من اتخاذ ما هو ضروري من أجل تحقيقه والحفاظ على شتى الجوانب البيئية والصناعية".[2]

وبالطبع، يكفل الدستور المصري 2014 الحقوق والحريات، حيث تضمن في مادته 78 أنه "تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.." وأيضًا في المادة 46 كفل الدستور "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة"، وفي المادة 18 " لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة"، وأيضًا في المادة 19 كفل الدستور بأن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية..." إن التحليل الموضوعي لهذه النصوص يؤدي إلى ترابط وثيق بين البيئة وحقوق الإنسان.[3]

المحور الثاني

نظرة عامة حول معدلات الفقر وآثارها في مصر:

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة شديدة الصعوبة والتعقيد؛ حيث يواجه مجموعة من التحديات التي نادرًا ما شهد العالم مثلها نتيجة أزمة كورونا التي وجهت لطمة لجهود العالم للحد من الفقر منذ عام 1990، حيث تشير تقديرات دراسة أعدها البنك

الدولي في 2022 أن الجائحة دفعت نحو 70 مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020، وهي أكبر زيادة في عام واحد منذ أن بدأ رصد أوضاع الفقر في العالم في 1990، ويقدر أن 719 مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد يوميًا بنهاية عام 2020 ومما زاد من تعقيد الموقف اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث وصل معدل التضخم العالمي لـ10% خلال شهور 2022 في عدد كبير من بلدان العالم مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر العالمية.[4]

ولقد أثرت هذه الظروف الاقتصادية العالمية سلبًا على الأحوال العامة في مصر خاصة في ظل سعي الدولة ضمن خطتها التنموية لرفع مستويات المعيشة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، فوفقًا للأزمات المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي كان للاقتصاد المصري نصيب منها فوفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ معدل التضخم السنوي 21,9 % في شهر ديسمبر 2022 مقابل 6,5% في الشهر نفسه من العام السابق 2021.[5]

هذا وتعد قضية الفقر من أكثر القضايا خطورة في المجتمع المصري، فقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) الفقر بأنه يتضمن عدم مقدرة الأفراد على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية، واكتساب المعرفة، ونيل الحرية، والكرامة، واحترام الذات، واحترام الآخرين، والوصول إلى الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معيشي كريم.

وبالتالي، فقضية الفقر ذات علاقات وثيقة بالتنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وأيضًا العدالة الاجتماعية، فلقد أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية على معدلات الفقر في مصر بسبب ارتفاع مستوى التضخم وتجسد تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي في شكل زيادة تكاليف الخبز والحبوب والوقود والأسمدة المستوردة الأخرى (التي تؤثر على الإنتاج الزراعي المحلي). ففي دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "تحت عنوان أثر الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسر المصرية"، أوضح فيها أن 19.8% من الاسر انخفض دخلهم بعد الأزمة، فثلث الأسر عانت من عدم كفاية الدخل للوفاء بالاحتياجات، 37.7% من أسر الريف عانت من عدم كفاية الدخل مقابل 35.8% بالحضر.[6]

إن الفقر يقوض كافة الجهود في تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين داخل المجتمع، بل تسعى آثاره إلى زيادة الوقت لتحقيق التنمية المنشودة إلى جانب ارتفاع التكاليف من أجل تقليل هذه الآثار حتى يتسنى الوصول إلى معدلات التنمية، ومن أجل ذلك كان حتما ولا بد من اتّباع نهج تشاركي يضمن تضافر كافة الجهود داخل الدولة من أجل مواجهة الفقر ليس فقط الحكومة بمؤسساتها الرسمية، وإنما كافة قطاعات وفئات المجتمع كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن هنا برز دور كبير لمؤسسات المجتمع المدني في عصر جديد تميز بتغيير القيادة السياسية النظرة للعمل المدني والأهلي، وضرورة تقوية دورهم كفاعل مهم في ضمان الحياة الكريمة للمواطنين.

المحور الثالث

رؤية جديدة لمؤسسات المجتمع المدني:

بداية نود الإشارة إلى مفهوم المجتمع المدني، فهو مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تقوم عضويتها على أساس اختياري وطوعي، والتي لا تهدف إلى الربح، والتي تمارس نشاطها في القضايا المتعلقة بالشأن العام، وذلك من خلال الدفاع عن مصالح أعضائها، أو القيام بأعمال الخير والإغاثة، أو بأنشطة تنموية وحقوقية ودفاعية، وتسعى أيضًا إلى التأثير على السياسات العامة من خلال الترويج لأفكارها وقيمها والدفاع عن حقوق الأفراد.[7]

إن الفكرة الأساسية من وجود منظمات المجتمع المدني مساهمتها في تعزيز وحماية وتحسين حقوق المواطن؛ فيعمل المجتمع المدني لأجل مستقبل أفضل ويتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة، واحترام الكرامة الإنسانية في المجتمع المدني الحيوي المتنوع القادر على العمل بحرية هو عنصر أساسي في

تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان، فقوة المجتمع المدني هي عنصر تدعيم لقوة الدولة فكلاهما تكملة لدور الآخر.

انطلاقًا من رؤية الدولة بدور المجتمع المدني كشريك وفاعل أساسي لتنفيذ الأهداف العامة للدولة إضافة إلى ما فرضته عملية البناء والتنمية التي انتهجتها الدولة (خطة 2030) وعلى رأسها الحد من الفقر إلى جانب التحديات العالمية التي وبالطبع لما تسلم مصر من آثارها السلبية كان لا بد من إعادة صياغة أدوار ومسئوليات القطاع غير الحكومي في مصر وعلى رأسه المجتمع المدني؛ فالمجتمع المدني أكبر من كونه منظمات وتنظيمات أهلية، فهو رابط قوي بين المواطنين وبينهم وبين الدولة، ومن هنا ظهرت حاجة ملحة تقضي بضرورة تعزيز النهج التشاركي فيما بين منظمات المجتمع المدني والحكومة لتحقيق التطور المنشود، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني الذي يُعتبر دوره مكملاً للحكومة في الحد من الفقر. فبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2000 فإن القضاء على الفقر ليس تحديًا إنمائيًا فقط، ولكنه أبسط حقوق الإنسان لأن تمتع المواطن بمستوى معيشي لائق يعد من أهم الأهداف الأساسية للتنمية البشرية.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة باتخاذ عدد من القرارات لتدعيم دور مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من أجل تعظيم الاستفادة وتوحيد الجهود لضمان مستويات أعلى في التنمية، ومنها:

- إعلان عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، وهو ما مثل أمرًا بالغ الدلالة على إطلاق مرحلة جديدة في تعزيز التكامل والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني.
- إطلاق المنظومة الإلكترونية الموحدة لمنظمات المجتمع المدني والتي ستؤدي إلى تعزيز فاعلية إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المحلية والدولية.[8]
- العمل على إيجاد بيئة تشريعية قادرة على حماية وتنظيم عمل هذه المؤسسات، ومنها قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الجديد. وجدير بالذكر أن القانون يتضمن تيسيرات وضمانات تعزّز العمل الأهلي، إضافة إلى سن هذا القانون تضمن مشاركة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في مصر في مشاورات وضع القانون الجديد.[9]
- شرعت الحكومة في وضع إطار عمل مشترك مع الجمعيات الأهلية من خلال جلسات تشاركية وبتبني أهداف ومنهجية واضحة تدعم رؤية مصر للتنمية.
- دعم بناء القدرات المؤسسية دوريًا للمنظمات المتوسطة والصغيرة من الناحية الفنية والمالية بما يمكنها من تعبئة الموارد اللازمة لأداء عملها وفقًا لمؤشرات محددة تتناسب مع رؤية الدولة التنموية، وتوحيد رسائل برامج الدعوة والتوعية في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأهمية توحيد معايير الجودة لدى الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات اجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وتنسيق قواعد البيانات لدى الفئات الأولى بالرعاية.

من الواضح أن خطة الدولة لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني اتسمت بأنها خطة واضحة ومحددة اعتمدت على نهج سليم سمح في البداية بفتح الحوار مع كافة أعضاء المجتمع المدني للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وذلك ضمن إطار تشريعي يسمح للكل بممارسة نشاطه، وذلك من أجل ضمان الاستفادة الكاملة من عمل هذه الكيانات لتدعيم حقوق المواطنين وعلى رأسها الحق في حياة كريمة من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات التي دعمت وعززت حق المواطن في حياة تليق بآدميته.

المحور الرابع

دور المجتمع المدني في ضمان حياة كريمة للمواطنين:

ترتكز رؤية مصر 2030 على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى المعيشة في مختلف نواحي الحياة، ويعتبر القضاء على الفقر هو الهدف الذي يتصدر بامتياز أهداف التنمية المستدامة 2030،

وإعمالًا لمبدأ النهج التشاركي وتغيير نظرة القيادة السياسية الحالية لمنظمات المجتمع المدني، هذه المنظمات قادرة على القيام بدور أساسي على المستويات القاعدية للمجتمع في المدن الصغيرة والمراكز والقرى، وتستطيع أن تتواصل مع قطاعات واسعة من بسطاء الناس، وأن تساعد الدولة في نقل رسالتها وفي توفير خدماتها، **ومن هذه المبادرات:**

مبادرة حياة كريمة:

تعمل مبادرة حياة كريمة على تحسين مستويات المعيشة والاستثمار في رأس المال البشري وتطوير خدمات البنية التحتية ورفع جودة خدمات التنمية البشرية، هذا وتعمل المبادرة على توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي للقرى الأشد فقرًا والفئات الأولى بالرعاية.

- تم إطلاق المبادرة في يناير 2019 ولقد اعتمدت مبادرة حياة كريمة في تقسيم الجمهورية إلى مراحل على المسوح والإحصائيات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. وجدير بالذكر أن هناك معايير اعتمدت عليها المبادرة في تقسيم المناطق وهي المناطق التي بها ضعف في خدماتها الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه، وتنخفض بها نسبة التعليم وتحتاج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية وتسوء بها شبكات الطرق، وترتفع بها نسبة فقر الأسر القاطنة فيها.[10]

نشأت المبادرة في 2019 ولقد اعتمدت مبادرة حياة كريمة في تقسيم الجمهورية إلى مراحل على المسوح والإحصائيات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. جدير بالذكر أن هناك معايير اعتمدت عليها المبادرة في تقسيم المناطق وهي المناطق التي بها ضعف في خدماتها الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه وتنخفض بها نسبة التعليم وتحتاج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية وتسوء بها شبكات الطرق، وترتفع بها نسبة فقر الأسر القاطنة فيها.

جدير بالذكر أن المبادرة تعمل في إطار من التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر، ويعمل داخل مبادرة حياة كريمة ما لا يقل عن 25 مؤسسة مجتمع مدني، فلقد عززت المبادرة حالة من التعاون والتكاتف بين مؤسسات الدولة وبعضها ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك المواطنين، فنجد أن أهالي القرى أصبحوا شركاء في التنمية، فمنذ انطلاق المبادرة تم تشكيل لجان من الجهات التنفيذية بالقرى والأهالي والشباب المتطوعين وكبار رجال القرى، حيث عملت اللجان على معرفة احتياجات القرى والمشاركة في وضع خطة التنفيذ والإشراف حاليًا والمتابعة على التنفيذ، وهذا بالطبع يخلق حالة من الانتماء والمسئولية بين المواطن والدولة.

فلقد بلغت نسب تنفيذ مبادرة حياة كريمة بالمجمعات الخدمية 94% والمجمعات الزراعية 92% والمجمعات الصحية 90%، وأفاد وزير التنمية المحلية اللواء هشام آمنة، بأن مبادرة حياة كريمة نفذت في المرحلة الأولى 23 ألفًا و900 مشروع في 1477 قرية في 20 محافظة بتكلفة 300 مليار جنيه.[11]

تعمل مبادرة حياة كريمة من خلال 3 مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى:** تم إطلاقها في يناير 2019، وهي تشمل القرى ذات نسب الفقر من 70% فيما أكثر، وهي المناطق الأكثر احتياجًا وتحتاج إلى تدخلات عاجلة واستهدفت المرحلة الأولى عدد 377 قرية.
- **المرحلة الثانية:** وتشمل القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70% وقد ارتفع عدد القرى المستهدفة إلى 1500 قرية، ويمثل عدد المستفيدين 20% من إجمالي سكان مصر.
- **المرحلة الثالثة:** تشمل القرى ذات نسب الفقر أقل من 50% وهي تمثل تحديات أقل لتجاوز الفقر.[12]

ووفقًا لوزارة التخطيط والتنمية المصرية في مايو 2022 أفادت بأن المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة ساهمت في انخفاض

كبير في معدل الفقر بنسبة 10-14% في حوالي 375 قرية ريفية، فالجهود التنموية تهدف في المقام الأول إلى البحث عن أفضل السبل لخفض معدلات الفقر.

التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي:

يضم التحالف الوطني العام الأهلي التنموي حوالي 30 جمعية ومؤسسة أهلية وتم الإعلان عنه في مارس 2022، ويضم التحالف ممثلًا في أعضائه كوادر إدارية وميدانية مدربة ومؤهلة تستطيع تقديم الخدمات بسرعة وكفاءة عالية، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى الأسر والفئات المستهدفة وتقديم الخدمات المجتمعية لها في مختلف المحاور.

مثلت فكرة توحيد الجهود لمنظمات المجتمع المدني في إنشاء التحالف ضرورة ملحة؛ خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية كما أوضحنا، والتي أثرت سلبًا على العديد من القطاعات وبصورة خاصة قطاع الغذاء، ويعمل التحالف بصورة أساسية للقضاء على ازدواجية المنفعة وتوحيد جهود مؤسسات المجتمع المدني في تخفيف الأعباء عن المواطنين عبر حزمة من المساعدات النقدية والعينية في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ولقد تمثل الهدف الأساسي لعمل التحالف الوطني ليس فقط تقديم المساعدات العينية والنقدية وإنما العمل على مراعاة كافة حقوق الفئات الأولى بالرعاية والاستثمار في أطفالها، وتأهيل القادرين على العمل.[13]

لقد عمل التحالف على مدار الـ 10 أشهر لتقديم الخدمات لأكثر من 30 مليون مصري داخل القطاعات المختلفة بالأمن الغذائي وتوزيع المواد الغذائية وأيضًا في قطاع الصحة من خلال تقديم الخدمات الطبية ذات الجودة للأهالي في أماكن تواجدهم عن طريق القوافل الطبية المجمعة والمنفردة التي تنظمها المؤسسات العضوة بالتحالف، كذلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات الطبية التي تنشئها وتديرها جمعيات ومؤسسات أهلية وأيضًا خدمات التمكين الاقتصادي بخلق فرص عمل غير تقليدية للمرأة وذوي الهمم وكافة الفئات.[14]

من الملاحظ أن أنشطة التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي تتم على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتنموي، وهو ما يعتبر مؤشرًا إيجابيًا نحو تعزيز حقوق الإنسان وضمان حياة كريمة للمواطنين وخلق نهج تشاركي يعزز التعاون بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني نحو تضافر مؤثر للجهود بما يحد من ازدواجية المعايير وتداخل المهام، فخطة الحماية الاجتماعية للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي ترتكز على تقديم العديد من المساعدات والتي تتنوع بين دعم نقدي ودعم غذائي، فضلًا عن توفير الرعاية الصحية والمساعدات الطبية، والاهتمام بالجانب التوعوي للمواطنين إلى جانب المساعدات الاجتماعية وهو ما يسهم في تقليل نسب الفقر وخروج الفئات المستهدفة من دائرة العوز والاحتياج (الاستهلاك فقط) لتشارك بشكل إيجابي في سوق العمل والإنتاج وذلك بفضل جهود مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

برنامَجَا تكافل وكرامة:

هو برنامج للمساعدات النقدية المشروطة تم إطلاقه في عام 2015 تابع لوزارة التضامن الاجتماعي ويقدم مساعدات للأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا، وذلك عن طريق استهداف الأسر التي لديها مؤشرات اقتصادية واجتماعية منخفضة تحول دون إشباع احتياجاتها الأساسية وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى مد شبكة الحماية لتشمل الفئات التي ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج مثل كبار السن أو من هم لديهم عجز كلي أو إعاقة.[15]

منذ إطلاق برنامَجَيْ تكافل وكرامة في 2015 وصل إجمالي المستفيدين منه 200 ألف أسرة ليصل عدد إجمالي أفراد المستفيدين إلى ما يزيد على 20 مليون فرد؛ ففي ظل اتباع الدولة لمجريات برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي جاء برنامج تكافل وكرامة للتخفيف من الآثار على الفقراء، وكسر حلقات الفقر المتوارث بين الأجيال وتعزيز تراكم رأس المال البشري.[16]

يمثل تكافل وكرامة مظلة للتأمين الاجتماعي وتحقيق الحد الأدنى من الدخل الأساسي للأسر التي لديها مخاطر مرتبطة بالفقر أو البطالة أو الإعاقة أو الحوادث الطارئة من

خلال دعم نقدي أو في شكل المعاشات الاجتماعية للمستحقين، وإتاحة فرص توليد دخل من خلال تأهيل القادرين على العمل ودمجهم في سوق العمل، وإتاحة وتأمين الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز سياسات العدالة الاجتماعية وتحسين الوعي العام، وفقًا لتقديرات البنك الدولي في دراسة خلال العام المالي 2019/ 2020 أشارت إلى أن برامج الدعم المباشر أو التمويلات النقدية «تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي» أسهمت في تقليل معدلات الفقر بنسبة 5,2% خلال العام المالي 2019/ 2020، وساعدت كثيرًا في الوصول للمستحقين، على نحو يُسهم في إرساء دعائم العدالة الاجتماعية.

تكافل وكرامة مثل نقطة تحول في الآونه الأخيرة فلقد تحول فكر المؤسسات الحكومية بأنه لضمان الاستدامة والفاعلية لا بد من الاعتماد على البعد الاستثماري والاقتصادي لأنه لا استدامة دون استثمار، سواء في مشروعاتها أو برامجها الاقتصادية التي تبنتها الحكومة وعلى رأسها وزارة التضامن الاجتماعي فهي تعتمد على المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني كذراع تنموية واقتصادية لها في مشروعاتها التي تتبناها.

برنامج فرصة يعتبر هذا البرنامج مصدر دخل بديل للمستفيدين من مظلة الدعم النقدي "تكافل وكرامة" فهو يسعى إلى تهيئة فرص عمل لائقة وتنفيذ أنشطة اقتصادية وإنتاجية، ويستفيد منه ٤.١ ملايين أسرة تضم 17 مليون مواطن، ينفذ المجتمع المدني وشركاء التنمية في هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ويهدف البرنامج إلى دعم المرأة والشباب والأسر محدودة الدخل في الاندماج بسوق العمل، كما يعمل البرنامج على تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال توفير التدريبات اللازمة والتحفيز والحصول على وظيفة ملائمة.[17]

مشروع تنمية صغار المزارعين:

ويهدف المشروع لدعم صغار المزارعين وتحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة بالمناطق الريفية من خلال دمجهم في سلاسل الإمداد وتحويلهم إلى موردين أقوياء ضمن سلسلة إمداد بنك الطعام وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الزراعية في مختلف المحافظات وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية في مصر.[18]

مشروع أرض الخير:

هو مشروع تعاون بين وزارة الزراعة والمجتمع الأهلي لتنمية الثروة الحيوانية من خلال استبدال الماشية بأخرى أكثر إنتاجية بالاعتماد على سلالات وفيرة اللحوم والألبان وتبني استراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير سلالات الماشية التي يتم تربيتها داخل مزارع المستفيدين، وتم اختيار السلالات التي تنتج كميات ألبان ولحوم تزيد كثيرًا على السلالات الموجودة لدى الفلاحين، ثم تم توزيع رؤوس الماشية على شباب الفلاحين لتكون بمنزلة مشروع يدر دخلًا عليهم مع توفير كافة الخدمات المعاونة والمشورة البيطرية له.

هناك عدد كبير من المشاريع والمبادرات التنموية والخدمية التي أصبح المجتمع المدني يعمل فيها بكامل طاقته وقدرته وذلك من أجل تعظيم الاستفادة والمنفعة من تجاربه في العمل على الأرض حتى أصبح المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في صناعة وصياغة السياسات العامة بالدولة وذراعًا أساسيًا لتحقيق خطط الدولة، فإلى جانب المشروعات التي تم تناولها شارك المجتمع المدني في السنوات الأخيرة في برامج الرعاية الصحية وهي تشمل 100 مليون صحة، وعلاج فيروس سي، وصحة المرأة والطفل، والألف يوم الأولى في حياة الطفل، والتوسع في الاكتشاف المبكر عن الأمراض الوراثية لحديثي الولادة، والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي، ومبادرة الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعلاج الأمراض المزمنة، والكشف على الأنيميا والتقزم لأطفال المدارس.

وضمن آخر الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأهم مؤشرات الفقر في مصر من واقع بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019 /

2021 أشار إلى انخفاض نسبة الفقر في مصر إلى 29.7% عام (2019-2020) مقابل 32.5% عام (2017-2018) بنسبة انخفاض قدرها 2.8%، لأول مرة منذ 20 عام، مما يعكس نجاح جهود مؤسسات الدولة، لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الذي نفذتها الدولة وركزت فيها على البعد الاجتماعي للتنمية من خلال التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني كشريك وداعم للحد من الفقر.

المحور الخامس

التوصيات:

- نشر ثقافة العمل المجتمعي بين الطلاب: حتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني القيام بدورها في تدعيم الدولة لضمان حياة كريمة للمواطنين لا بد من العمل على زيادة الوعي بأهمية دور هذه المؤسسات من خلال تضمين المناهج الدراسية عن منظمات المجتمع المدني ودورها في المجتمع وأيضًا تنظيم الندوات في المدارس والجامعات لإبراز دور المجتمع المدني وتشجيع الطلاب على التطوع لدعم البرامج المتبناة.
- تعزيز دور وسائل الإعلام لإلقاء الضوء حول نشاطات المجتمع المدني ودوره في المجتمع وأوجه تعاونه مع الدولة لتحقيق حياة كريمة للمواطنين، وإبراز النماذج الإيجابية لهذه النشاطات.
- إتاحة مساحات كبرى للتشبيك بين المنظمات وبعضها بعضًا لضمان تعظيم الاستفادة من عمل هذه المؤسسات.
- ضرورة إعادة النظر في وجود مؤسسات مجتمع مدني كبيرة وفاعلة خارج إطار وزارة التضامن الاجتماعي لأنها هي المعنية بهذا الملف وذلك لضمان الشفافية والمصداقية.
- استحداث برامج تدريبية وتوعوية لمعالجة القصور في الموارد البشرية العاملة في المجتمع المدني، وسيطرة فكر توريث المناصب في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية، واعتماد الجمعيات على التمويل الأجنبي.

المصادر

1. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ديسمبر 1948.
2. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ديسمبر 1966.
3. الدستور المصري 2014.
4. البنك المركزي: ارتفاع التضخم الأساسي في مصر إلى 24.4% خلال ديسمبر، العربية، يناير 2023.
5. الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الدول الإفريقية: التهديدات والفرص، المركز الرسمي الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، سبتمبر 2022.
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة حول تأثير أزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الأسرة المصرية، نوفمبر 2022.
7. علي الدين هلال، 2022 عام المجتمع المدني في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أبريل 2022.
8. "القباج" تطلق المنظومة الإلكترونية لتنظيم ممارسة العمل الأهلي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ديسمبر 2022.
9. هدى الشاهد، قانون الجمعيات الأهلية لعام 2019: خطوة على طريق تحرير العمل الأهلي، دراسات في حقوق الإنسان، ديسمبر 2020.
10. هبة زين، حياة كريمة.. مبادرة مستدامة ضد الفقر وأبعاده، المرصد المصري، يناير 2023.
11. اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، نوفمبر 2022.
12. الموقع الرسمي لمبادرة حياة كريمة.
13. أميرة هشام، التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي أهم مكتسبات عام المجتمع المدني، الأهرام، يناير 2023.
14. هالة صلاح: تحالف العمل الأهلي دعم المستشفيات الحكومية بـ110 ملايين جنيه في 2022، المصري اليوم، يناير 2023.
15. الموقع الرسمي وزارة التضامن الاجتماعي، حول برنامج تكافل وكرامة.
16. وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج، وزارة التضامن الاجتماعي، يناير 2023.
17. الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي، قطاع الشئون الاجتماعية.
18. هالة السيد، المجتمع المدني يتبنى منظومة الاقتصاد التنموي التضامن الاجتماعي توفر البرامج الاقتصادية والاستثمارية بجانب تكافل وكرامة، الأهرام، يوليو 2022.